

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تسوية وضعية الموظفين المجازين بالجماعات الترابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يعاني الموظفون المجازون بالجماعات الترابية، المرتبون في سلالم أجور لا تتناسب مع الشواهد التي يتوفرون عليها، من حيف كبير. وذلك بسبب عدم تسوية وضعيتهم الإدارية والمادية، في الوقت الذي تم فيه تسوية وضعية الموظفين المجازين بالعديد من القطاعات العمومية وبأثر مادي وإداري رجعي.

وعليه، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتمدون اتخاذها من أجل تسوية الوضعية الإدارية والمالية لهؤلاء الموظفين، ولإعادة النظر في النظام الأساسي المنظم لهذه الفئة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

حسين آيت أولحيان